مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 42 العدد 1-2026: 23-41

Damascus university Journal for the economic
and political sciences Vol 42 No.1- 2026: 23–41

إمكانية تطبيق نظام التصنيف لتقييم أداء المصارف الخاصة العاملة في سورية "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الخاصة العاملة في سورية"

علي احمد حبقه[1*]، احمد حسن العلي[2]

1- طالب دكتوراه، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد جامعة دمشق.
*-ali1.habka@damascusunivesrity.edu.com
2- أستاذ، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين.
ahmad.alali@damascusunivesrity.edu.com

الملخّص:

هدَفت الدراسة إلى إيجاد نموذج مقترح لتطبيق نظام لتصنيف للمصارف السورية الخاصة العاملة في سورية، من خلال نظام النقاط Scoring system، بناءً على مجموعة من العوامل المؤثرة في تقييم المصارف وفقاً لتصنيف CAMELS، وهي عوامل كميّة تتعلق بالأداء المالي للمصارف، ومجموعة من عوامل التقييم النوعي وصولاً للتقييم النهائي وترتيب المصارف وفقاً لعدد نقاطها. كما هدفت الدراسة لبيان أهمية وجود نظام تصنيف خاص بالقطاع المصرفي السوري، يتم اعتماده من قبل السلطات النقدية متمثّلة بمصرف سورية المركزي، بهدف الاشراف على استقرار القطاع المصرفي، واستقراء أداء المصارف والتنبّه لنقاط الضعف في هذا القطاع، كما هدفت لبيان صعوبات وتحديات تطبيق نظام التصنيف بناءً على الواقع الراهن في القطاع المصرفي وسلبيات مثل هذا التقييم، توصّلت الدراسة إلى بناء نموذج لتصنيف عينة من 5 مصارف سورية موزعة حسب الحجم والنوع (تقليدية- إسلامية)، بناءً على البيانات المصارف المشمولة بالعينة والمنشورة للعام 2022، وفي نتائج تطبيق النموذج تبيّن أنّ المصرف الذي حقق المرتبة الأولى هو بنك الشام بمجموع نقاط (92.5)، ثم بنك سورية والخليج في المرتبة الثانية (81.5)، وبنك بيمو في المرتبة الثالثة (81)، ثم في المرتبة الرابعة بنك البركة (80)، وبنك سورية الدولي الإسلامي في المرتبة الخامسة (76.5). وأوصتْ الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمّها ضرورة اعتماد نموذج شامل للتصنيف وتقييم الأداء من قبل السطات الاشرافية والرقابية، واضافة مؤشرات متعدّدة للنموذج بما يحقق نتائج تقييم دقيقة لوضع المصارف السورية.

الكلمات المفتاحية: نظام التصنيف، نظام النقاط، تقييم المصارف، تصنيف المصارف، تقييم الأداء.

تاريخ الايداع: 2024/03/02
تاريخ النشر: 2024/04/11

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب CC BY-NC-SA

A possibility of applying rating system to evaluate the performance of Syrian private banks
"An applied study on sample of Syrian private banks"

Ali Ahmad Habka[1*], Ahmad Hasan Alali[2]
1-Ph.D. Student, Department of banking & insurance, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria
*-ali1.habka@damascusunivesrity.edu.com
2-PROFESSOR, Department of banking & insurance, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.
ahmad.alali@damascusunivesrity.edu.com

Received:02/03/2024
Accepted:11/04/2024

Copyright:Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Abstract:
This study aimed to find a practical way to build a model for evaluating the performance of Syrian private banks, by creating a scoring system based on the CAMELS system, that consists of quantitative factors correlated with financial performance and qualitative factors, to achieve evaluating and form the final scoring for banks. Also، the study discussed the importance of creating and applying a scoring system as a tool of banking supervision authorities, also the study aimed to describe the challenges and difficulties of applying a scoring system. The study has suggested a simple rating model for a sample of 5 Syrian private banks (3 Islamic banks- and 2 traditional banks), the study uses annual reports issued from the banks for the year 2022, the study found that the bank that achieved first place was SHAM Bank with a total score of (92.5), followed by Syria gulf Bank with a score of (81.5), then BEMO Bank with a score of (81), followed by ALBARAKAH Bank with a score of (80) and the Syrian international Islamic bank with a score of (76.5) in last place, and study recommended that the supervisory authorities must adopt a comprehensive bank rating model for the Syrian banking sector, with wide factors correlated to bank performance.

Keywords: Scoring System, Rating System, Bank Evaluation, Performance Evaluation.

1- المقدمة:

أصبحَ الدور الحيوي الذي تلعبه المصارف في الاقتصاد السمة المميّزة لها، و ميزةً كبرى للاقتصاد كذلك الأمر، فلا يُمكن الإقرار بوجود اقتصاد متين، مرن، مستقرّ، دون وجود قطاع مصرفي سليمٍ، وكان للأبحاث التي تناولت سلامة القطاع المصرفي نصيبٌ كبيرٌ في الآونة الأخيرة، لاسيما تلك التي صدرتْ عن صندوق النقد الدولي وبنك التسويات، ومقررات لجنة بازل التي أكّدت على ضرورة الالتزام بمجموعة من معايير السلامة المالية للمصارف soundness indicators، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، السيولة، الإدارة ومتطلّبات الانضباط في السوق (حشاد، 2010).

وعلى سبيل مواكبة التطوّر البحثي في مجال المصارف، أضحت المعلومة الكمية المفضّلة لاتخاذ القرارات، وأصبحت التقارير المستندة الى مقاييس كمّية، الأساس في اتخاذ القرار المصرفيّ السليم، ومنها النماذج الإحصائية التنبؤية و النسب المالية ونماذج التقييم و التصنيف كنموذج CAMELS(KENGATHARAN, L, 2018) وغيرها، كما تُعزّز هذه التقنيات دور السلطات الاشرافية على النظام المصرفي متمثّلة في البنوك المركزية و الجهات الاشرافية المصرفية الأخرى، في متابعة تطبيق المعايير العالمية كمعايير بازل و معايير المحاسبة وتعليماتها الخاصة كذلك(PILINKO, V; ROMANCENCO, 2014)، وكان لابدّ من أجل الوقوف على سلامة المصارف من وجود معايير لتصنيف هذه المصارف وفق متانة الوضع المالي لها كشرطٍ أساسي، بحيث يشكّلُ ذلك قاعدة بيانات لهذه الجهات الاشرافية لاتخاذ الإجراءات الوقائية تجاه المصارف التي تعاني من نقاط ضعف أو خلل، ومحاولةً لمعالجة هذه النقاط قبل الوصول لأي وضعٍ حرجٍ، يهدّدُ سلامةَ هذه المصارف، أو سلامة القطاع المصرفي الذي تنتمي إليه، وفي الحالة السوريّة أصبح وجود نظام لتصنيف المصارف السورية ضرورةً ملحّةً، بظلّ غيابِ التصنيف العالمي للمصارف السورية لعدّة اعتبارات اقتصادية وسياسية منها العقوبات على سورية.

2-مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه:

مشكلة البحث:

تتلخّصُ مشكلةُ البحثِ في مدى إمكانية تطبيق نظام تصنيف للمصارف السورية الخاصة العاملة، وإمكانية بناء نموذج مخصص لهذه الغاية، مبني على مجموعة من المعايير العالمية للتقييم والتصنيف، وضرورة تطبيق مثل هذا النموذج في ظل غياب التصنيف العالمي للمصارف السورية، ويُمكنُ صياغة مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي:

هل يُمكن بناء نموذج لتصنيف المصارف السورية الخاصة العاملة بهدف تقييم أدائها من قبل السلطات الاشرافية بالاعتماد على نموذج CAMELS؟

وبشكلٍ مفصلٍ يُمكن صياغة أسئلة البحث كما يلي:

أ. ما هي العوامل التي يمكن إدخالها وفق نموذج CAMELS وتتلاءم مع القطاع المصرفي السوري.

ب. كيف يتمّ ترتيب المصارف وفقاً لنتائج تطبيق نموذج التصنيف على العينة المدروسة؟

أهمية البحث:

للبحث أهميتين: علميّة وعمليّة، تنبعُ أهميةُ البحثِ من الناحية العلميّة، من ضرورة الاطلاع على ضوابط العمل المطلوبة من قبل الجهات الاشرافية الدولية كلجنة الرقابة على المصارف في الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، لا سيما بعد العديد من الازمات المالية التي هددت السلامة المالية للعديد من المصارف حول العالم، مشكّلةً التحدي الأكبر في كيفية إبقاء النظام المصرفي بعيداً عن التقلبات المؤثرة عليه وعلى الاقتصاد الوطني بالضرورة كمرحلة لاحقة وحتمية.

كما تنبعُ أهميةُ البحث العمليّة من الحاجة لوجود تصنيف للمصارف السّورية العاملة بحيث يُمكن من خلال هذا التصنيف الوقوف على الواقع الفعلي لأداء المصارف السورية والمخاطر التي تحيط بها، ويزيد من أهميّة البحث عدم وجود تصنيف عالمي للمصارف السورية لأسباب متعدّدة اقتصادية وسياسية تتعلّق بالعقوبات على سورية.

3-أهداف البحث:

يهدفُ هذا البحث الى بيان إمكانية الوصول لنموذجٍ قابلٍ للتّطبيق لتصنيف المصارف السورية الخاصة العاملة، والوقوف على سلبيات و إيجابيات هذا النموذج ومدى إمكانية اعتمادهِ من قبل السلطات الرقابية الاشرافية متمثّلة في مصرف سورية المركزي، بحيث يشكّل البحث في النهاية نموذجاً مقترحاً للتصنيف و التقييم للمصارف السورية الخاصة، ومساهماً في تعزيز منهج الإفصاح و الشفافية لدى سوق دمشق للأوراق المالية، و مقترحاً للمصرف المركزي للوقوف على سلامة القطاع المصرفي من خلال تصنيف المصارف وفقاً لمعايير محددة وضوابط معتمدة.

وبشكلٍ مفصّلٍ يُمكن القول إنّ الباحث يهدف الى النقاط التالية:

1-شرح مفصل عن نموذج CAMELS للتصنيف والتقييم.

2-تحديد جوانب القصور بعدم وجود نظام للتصنيف بظل عدم تصنيف وكالات التصنيف العالمية للمصارف السورية.

3-بيان النماذج البديلة لنموذج CAMELSوبيان مدى أهميتها مقارنة به.

4-بناء نموذج مقترح للتصنيف قابل للتطبيق على المصارف السورية الخاصّة بعد الاستفادة من النماذج العالمية ومنهجياتها.

5-التوصّل لمجموعة من التوصيات بعد تحليل الواقع الحالي للقطاع المصرفي السوري والنماذج المعتمدة عالمياً بما ينعكس بالفائدة المتوقعة للجهات الاشرافية أو الباحثين في نفس الموضوع لاحقاً.

4-فرضيات البحث:

يتمحور البحث حول الفرضية الرئيسة التالية:

يُمكن بناء نموذج لتقييم وتصنيف عينة من المصارف الخاصة العاملة في سورية وفقاً لمعايير تصنيف نموذج CAMELS بالاعتماد على البيانات المنشورة للعام 2022، ويشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

- يمكن ترتيب المصارف المشمولة بالعينة بناءً على معيار كفاية رأس المال.
- يمكن ترتيب المصارف المشمولة بالعينة بناءً على معيار جودة الأصول.
- يمكن ترتيب المصارف المشمولة بالعينة بناءً على معيار كفاءة الإدارة.
- يمكن ترتيب المصارف المشمولة بالعينة بناءً على معيار الربحية.
- يمكن ترتيب المصارف المشمولة بالعينة بناءً على معيار السيولة.
- يمكن ترتيب المصارف المشمولة بالعينة بناءً على معيار الحساسية تجاه مخاطر السوق.

5- منهج البحث واسلوبه:

سيتمّ الاعتماد على المنهج الوصفي في تحديد منهجيات التصنيف العالمية واساليبها وادواتها وتوصيفها، شرح لمنهجيات التصنيف العالمية وتحديد نقاط القوة والضعف، شرح مفصل لنموذج CAMELS والنماذج البديلة له، كما سيتمّ الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة بيانات العينة المدروسة من المصارف السوريّة الخاصّة، وادخالها في النموذج المقترح باستخدام برنامج MICROSOFT EXCEL وصولاً للحل النهائي بعد اختبار فرضية الدراسة وفق الخطوات التالية:

1-توصيف نموذج CAMELS والنماذج المشابهة له

2-تحليل البيانات المالية للعينة المدروسة من المصارف السورية المدرجة.

3-بناء نموذج الدراسة المقترح

6-مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث هو المصارف الخاصة العاملة في سورية، أمّا عينة البحث فتمّ اختيار أكبر 5 مصارف سورية (بنك البركة وبنك سورية الدولي الاسلامي، بنك الشام، بنك بيمو، بنك سورية والخليج)، وفق معيار حجم الموجودات بحيث تمثّل مجتمع الدراسة،

وتم الاقتصار على تحديد 5 مصارف انسجاماً مع هدف الدراسة ببيان "إمكانية" التصنيف وفق نموذج مبسّط يتيح إمكانية تعميم النموذج وتطبيقه من قبل مصرف سورية المركزي، أو من خلال دراسات لاحقة.

7-حدود البحث:

تُعتبر البيانات المالية عنصراً جوهرياً في الدراسة وحدود هذه البيانات من أهمّ العناصر التي تلعب دوراً في الحصول على نتائج البحث، تمّ الاعتماد على بيانات 2022 (آخر بيانات متوفرة ومنشورة من قبل المصارف). أمّا بالنسبة للحدود المكانية للبحث، فمجتمع البحث هو القطاع المصرفي السوري.

8-نموذج الدراسة:

بغرض دراسة التأثيرات على الظاهرة المدروسة ومعرفة حقيقة العلاقة بين الظاهرة وعواملها المؤثرة يفترض الباحث مجموعة من محددات أداء المصرف والتي تؤثر على الهدف الأساسي الذي يتجلى في بناء نموذج تصنيف موحد وهي على الشكل التالي:

1- كفاية رأس المال أو capital adequacy.
2- جودة الأصول أو Asset quality.
3- كفاءة وفعالية إدارة المصرف وتتجلى بتحقيق الأهداف بأقل التكاليف management efficiency.
4- الربح المتولد نتيجة النشاط من خلال قياس نسبتي ROA-ROE.
5- إدارة السيولة liquidity management.
6- الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to market risk.

وبشكل مفصل فإن كل من المتغيرات السابقة تقاس من خلال النسب اعتماداً على نموذج camels وفق المخطط التالي:

الشكل (1.0) نموذج البحث

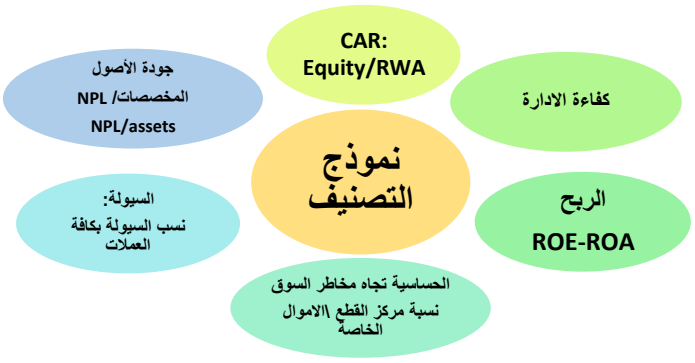

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Haseeb، 2011.

9-الدراسات السابقة:

أجرى (SHABUL, 2000) دراسة لتقييم لنظام CAMEL للتصنيف كمقياس لأداء المصرف وشملت الدراسة 7 مصارف تجارية وكانت البيانات المستخدمة بين عامي 1994و 1998، وتضمنّت مقارنة وضع كل مصرف خلال فترات مختلفة و مقارنة المصارف خلال نفس الفترة الزمنية، بحيث تضمنّت نظام سابق الإنذار وخَلصت الى أهمية نظام camel وفعاليته في تصنيف المصارف وتقييم الأداء، ثم قدّم (BUDAJ; MINKA،2005)، مقترح لنظام تصنيف لأغراض الاشراف و الرقابة، استخدمت الدراسة 79 نسبة مالية للتقييم، ويتم التقييم على أكثر من مرحلة منها إعطاء أوزان مرجحة للنسب المستخدمة حسب الأهمية كما يضاف رأي الخبرة كعامل مؤثر أيضاً بالترجيح، أشار الباحثان الى أن أهمية نظام التصنيف لا تأتي فقط من ترتيب المصارف وإعطاء الدرجات، إنما لتحليل واقع المصارف وحصر المخاطر وكونه يعدّ مؤشّر سابق الإنذار. بيّن (WIRNKAR; TANKO،2008)، أهم عوامل تقييم المصارف من نظرة مستقبلية، حيث تعتبر الدراسة أنّ دراسة النسب المالية من خلال نظام camel لا تزال مستخدمة وتتساءل عما إذا كان ذلك قابل للاستمرار مستقبلاً، واعتبرت الدراسة أنه لا يوجد عامل واحد ضمن نموذج CAMELكافياً لتقييم الأداء الشامل

للمصرف وأوصت الدراسة بضرورة اختيار أفضل النسب لكل عامل من عوامل CAMEL للوصول لأفضل نتيجة ممكنة للتقييم عبر هذا النظام. طبّق (DANG; 2011) نظام camel للتقييم والرقابة المصرفية، توصلت الدراسة الى أن نظام CAMEL ذو فائدة معنوية للجهات الإشراقية في فيتنام وكذلك هو نظام شائع حول العالم، ومن عيوب النظام أنه لا يركز بشكل كبير ودقيق على حالة المصارف الفيتنامية، ولا يقدم الربط المناسب بين الإدارة ومعدلات الخسارة للقروض والمؤونات. تطرقت الدراسة لمقارنة بين CAMELوBASEL وتبين بالنتيجة أن النموذجين متشابهين، لكن بازل مناسبة أكثر للمصارف الأوروبية، وقدّم (BABAR ،2011) تطبيقاً لنظام CAMELS للتصنيف في القطاع المصرفي في باكستان، ويقارن الباحث من خلال الدراسة بين نموذج CAMELS ونموذج PACRA وهي وكالة تصنيف محلية للمصارف، وأوصى بضرورة وجود نظام تصنيف مخصص للقطاع المصرفي الباكستاني يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية للقطاع المحلي وعدم الاعتماد بشكل كامل على نظام CAMELS، استمرّ تناول موضوع تقييم المصارف حيث قدّم (GABRIEL،2012)، نموذج تصنيف CAMEL لتقييم أداء المصارف المحلية والأجنبية في غانا، وأظهرت الدراسة أيضاً أنه ثمة عوامل غير مذكورة بالنموذج تؤثر على أداء المصارف الغانية، وأظهرت العلاقة الإيجابية بين معدلي ROA والدخل التشغيلي، وصافي هامش الفائدة، ونفس العلاقة بين (نسبة القروض غير العاملة الى اجمالي الموجودات) مع الدخل التشغيلي وROE فيما كانت العلاقة سلبية بين ROE وCAR، وتساءل (HAU, LANGFIELD, MARQUES-IBANEZ: 2012)، عن العوامل التي تحدد جودة التصنيفات الائتمانية للمصارف وبيّن أن التصنيفات في الدرجات العليا لا تظهر أي علاقة تراتبية مع حالات التخلف عن السداد المتوقعة بعد عامين وإن معامل سبيرمان للارتباط بين درجة التصنيف الائتماني ومعدل التعثر المتوقع هي علاقة سلبية وذلك عند حساب معدل التعثر المتوقع EDF (Expected default forward) خارج أوقات الازمات، وأشارت الدراسة في نتائجها الى أن معلومات التصنيف تزداد خلال الأزمات بشكل واضح وذلك بعد دراسة التأثيرات الدورية على جودة التصنيفات، أوصت الدراسة بضرورة تغيير بيئة التقارير والمعلومات الصادرة عن المصارف وزيادة التقارير الصادرة ما ينعكس ايجاباً على جودة التصنيف الخارجي. وإذا اتّجهنا الى بلدان آسيا فنجد دراسة (KENGATHARAN،2018) التي قدّمت نموذج CAMEL للتصنيف والتقييم في المصارف التجارية في سيرلانكا، كانت الغاية الرئيسية للدراسة تطبيق نموذج CAMELعلى أداء المصارف في سيرلانكا، وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين فعالية الإدارة وكفاية رأس المال، بينما لم تظهر نتائج التحليل وجود علاقة معنوية بين جودة الأصول والربحية والسيولة. وأوصت الدراسة باستخدام معايير كفاية رأس المال وفعالية الإدارة لتقييم أداء المصارف العاملة، مما يشكل من نتائج الدراسة مرجعاً لمتخذي القرار في المؤسسات المعنية مع السلطات الإشراقية لتعظيم الربحية والثروة أو للوقوف على تقييم المصارف وإيجاد الحلول المناسبة حسب الاختصاص، ومن الدراسات الحديثة التي تناولت تصنيف المصارف دراسة (GUAN; LIU; XIE; CHEN:2019) التي تناولت التقييم و التنافسية بين المصارف التجارية الصينية بناء على نموذج G-CAMELS للتقييم، وكانت الإضافة في هذه الدراسة بإدخال المؤشر الذي يعبر عن ضرورة تقييم مخاطر البيئة المحيطة بالأعمال environmental risks وأنه لا يمكن الاستمرار بتجاهل الأحداث المحيطة ومنها التطور الإنساني و المجتمعي وأثرها على أداء المؤسسة، كذلك ارتباطها بعمليات التمويل و ظروفه، وأشارت الدراسة الى أن أغلب البلدان المتطورة و بعض البلدان النامية أصبحت تضع شروطاً قبل البدء بمنح التمويل ومنها الالتزام بوثائق و شروط التمويل الأخضر أو green finance وهذا بلا شك سيؤثر على نتائج هذا التمويل و على التنافسية بين المصارف، واوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف الحكومية بالاستمرار بسياسة الالتزام بمعايير التمويل الأخضر وشروط البيئة والمجتمع وخوض المصارف الأخرى خطوة للأمام بهذا المجال لكسب فرص الربحية من خلال المزيد من التنافسية في القطاع المصرفي، وتساءل (BABU ,VISWANATHAN; 2018)، عن إمكانية نظام CAMELS للتصنيف من الصمود في المستقبل، الإجابة كانت أنه في الفترة الحالية نعم ذلك ممكن. اعتبر الباحثان أنه من الأفضل في المستقبل النظر الى ما وراء القوائم المالية كحاجة فعلية للوقوف على الواقع الفعلي للمصارف، وبالنظر الى الدراسات السابقة نجد ان اغلبها أعطى أهمية كبيرة

لنموذج CAMELS في تقييم المصارف الوطنية حول العالم، ومن هذا المنطلق استمرت هذه الدراسة في النهج العلمي الذي تناول موضوع الدراسة وأسقطتها على القطاع المصرفي السوري مع وجود تعديلات تلاءم طبيعة هذا القطاع في محاولة لتصنيف هذه المصارف في ظل غياب التصنيف العالمي وبيان أثر تطبيق النموذج وتحليل نتائج التطبيق.

الفصل الأول: الإطار النظري، تقييم أداء المصارف والتصنيف:

سيتم التطرق في هذا القسم للتعريف بتصنيف المصارف ومؤشرات قياس الأداء، الطرق المتبعة وأهمية التصنيف والتقييم.

المبحث الأول: التصنيف وتقييم الأداء:

سيتم من خلال هذا المبحث التعريف بتقييم الاداء والتصنيف بشكل عام.

أولاً: نظرة تاريخية: عانت المصارف تاريخياً من العديد من الازمات الكبيرة لا سيما في القرن الفائت والحالي، تدرجت من أزمة الكساد الكبير عام 1929 وصولاً لأزمة الذهب والنفط في الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي الى ازمة البلدان الآسيوية مطلع عام 2000، الى الأزمة المالية العالمية بين عامي 2008 و2009، لاشك ان لهذه الازمات عوامل ومسببات عديدة منها أسباب اقتصادية وسياسية أو نتيجة للحروب في العديد من الأحيان، وفي هذا السياق يعتبر العديد من الباحثون أن الازمات جزء لا يتجزأ من دورة الاقتصاد الطبيعية وهي نتيجة عادلة لمعاملات وتحركات الأطراف المشاركة في هذا الاقتصاد،(CALOMIRIS.,2010)، واستجابةً لتلك التغيرات والأزمات كان لا بد للمصارف وللسلطات الاشرافية والرقابية إيجاد معايير معينة لتقييم الأداء على مستوى كل مصرف ومن ثم تصنيف تلك المصارف لمقارنتها فيما بينها ومعرفة المؤسسات الأقوى والأضعف تمهيداً لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة. لعلّ أهم المحاولات التي بدأت لإيجاد نظام تقييم للمصارف من قبل السلطات الاشرافية عندما تبنّت المؤسسات الثلاث (بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية، مكتب مراقبة العملة الفيدرالي)، نظام CAMEL والمؤلف من Capital adequacy كفاية رأس المال، الإدارة Management، جودة الأصول Asset quality، الأرباحEarnings، السيولة Liquidity ومن ثم عام 1997 تم إضافة Sensitivity to market risk الحساسية لمخاطر السوق ليصبح النموذج بمسماه الجديد CAMELS. (VISWANATHAN.E; BABU, 2010).

ثانياً: تقييم الأداء، المفهوم: يعرّف تقييم الأداء عبارة عن "عملية ادارية تنصرف الى التحقق من مدى مساهمة الانشطة المختلفة في المنشأة لتحقيق الاهداف المحددة مسبقاً، وبمستوى معين من الكفاءة، في ظل مستوى معين من التكامل بين موارد المنشأة المختلفة، ومعتمدة على أدوات القياس التي تعكس هذا التكامل لمقارنة نتائج القياس مع المعايير التي تعبّر عن الاهداف بما يؤمن صياغة او تعديل استراتيجيات لاحقة إذا ما كان ذلك مطلوباً (فلاح الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، 2003)، كما يعرّف (R.A. THIETART) تقييم الأداء بأنه: "أداة تسمح بمراجعة إذا كانت النّتائج المحققة تتطابق مع النّتائج المنتظرة، ما يسمح باتّخاذ الإجراءات التصحيحية والسياسات التحسينية (A.TANKO ,WIRNKAR A.D. ,2019)، وبناءً على ما سبق يمكن أن نعرّف تقييم الأداء أنه " مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تقوم بها جهة معينة "رقابية" للتأكد من حسن تنفيذ المؤسسة لأهدافها المخططة وجوانب النقص الحاصلة عند سعيها لهذه الأهداف تمهيداً لعملية التصحيح والتقويم.

ثالثاً: التصنيف بشكل عام وتصنيف المصارف: يعرّف التصنيف بأنّه الطريقة التي تعتمد من قبل جهات رقابية واشرافية ضمن السلطة النقدية لتقييم أداء المصارف وفق عناصر محددة لتقييم الأداء ومن ثم ترتيبها بطريقة تظهر النقاط المتحصلة لكل منها وتظهر فعالية كل مصرف، كما عرّفت بعض الدراسات نظام تصنيف المصارف بأنه الطريقة التي تستخدم للحكم بشكل شامل على وضع المصارف لجهة نقاط الضعف والقوّة(HASEEB.G, LIONS.C, 2011). بناءً على ماسبق يمكن تعريف تصنيف المصارف بأنه " طريقة تستخدمها السلطات الرقابية والاشرافية تتضمن معايير شاملة لتقييم الأداء تمكنها من الحكم على نقاط الضعف والقوة في النظام المصرفي وتسمح لها بترتيب المصارف تبعاً لنتائج التقييم تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الرقابية التصحيحية التي تراها مناسبة."

المبحث الثاني: أنظمة تصنيف المصارف (نموذج CAMELS):

تمهيد: تتالت التطورات الرقابية بشكلٍ متسارعٍ في الآونة الأخيرة لاسيما بعد مفرزات الأزمة المالية العالمية التي لحقت بالمصارف، ما أوجب اتخاذ مزيد من إجراءات الرقابة وتحسين معايير التقييم والتصنيف، وعلى الرغم من أن أنظمة تصنيف المصارف ومنها نظام CAMELS ليست بالأنظمة الجديدة فإنها لاتزال غير مطبقة في العديد من الدول لاسيما النامية منها وبالطبع في سورية، بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980 من طرف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حيث يشكل نظام CAMELS مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يتم تحليل الأداء الشامل للمصرف، ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة من الوسائل الرقابية المباشرة التي تمارسها الجهات الرقابية على المصارف، ويتكون نظام التقييم المصرفي CAMELS من ست مقومات رئيسة وهي:

الجدول (1.0) توزيع الأهمية النسبية على معايير التصنيف

اسم المؤشر	اسم المؤشر بالإنكليزية	الأهمية
• كفاية رأس المال	Capital Adequacy	% 20
• جودة الأصول	Asset Quality	%15
• جودة الإدارة	Management Quality	%20
• إدارة الربحية	Earning Management	%15
• درجة السّيولة	Liquidity Position	%20
• الحساسية تجاه مخاطر السوق	Sensitivity to Market Risk	%10

من عمل الباحث بالاعتماد على مجموعة من الدراسات أهمّها (Haseeb،2011).

إنّ الغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS، هو تحديد نقاط الضعف والقوة في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف وبالتالي تحديد أولويات الاجراءات الرقابية أو العلاجية اللازمة.

1- آلية تصنيف المصارف وفق نموذجCAMELS:

يتطلب نظام التصنيف إجراء تصنيف فرعي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية التي تشكّل المعايير المطلوبة للتقييم، ويحدد لكل عنصر تصنيف خاص به (تثقيل) من (1إلى 5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى (Report of federal،2011).

- مكوّنات التصنيف:

يتمّ تحديد التصنيف النهائي للمصرف أي التقييم المركب استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن:

- المصارف التي يكون تصنيفها (1): قوة أداء وسلامة مالية، وإجراءات مخاطر جيدة.
- المصارف التي يكون تصنيفها (2): أداء مُرضي، وسلامة في العمليات المصرفية وإدارة المخاطر.
- أما المصارف التي يكون تصنيفها (3): أداء يحقق الحد المطلوب المقبول، في حين يعتبر المصرف معرضاً لبعض المخاطر وقريب من الحدود غير المقبولة.
- المصارف التي يكون تصنيفها (4): المصرف يحقق أداء غير مقبول، ويحتاج لتدخل من السلطات الرقابية والاشرافية.
- المصارف التي يكون تصنيفها (5): هي المستوى الضعيف من التقييم، مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها، فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي مع إيلاء الاعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم المصرف، والجدول/1.1/ يوضح مؤشرات التصنيف المركب لعناصر نموذج CAMELS:

الجدول/1.1/ درجات التصنيف المركب لعناصر نموذج CAMELS

مستوى التصنيف	درجة التصنيف	المؤشر
الأول	%100_%80	قوية
الثاني	79%-%60	جيدة
الثالث	59%-%50	مقبولة
الرابع	49%-%30	ضعيفة
الخامس	تحت 30%	حرجة

المصدر الباحث بالاعتماد على طريقة ، SHABUL.G، 2000

المبحث الثالث: معايير نموذج التقييم المصرفي CAMELS:

1- معيار كفاية رأس المال: يعتبر رأس مال المصرف من أهم المعايير التي يتم تقييم الأداء على أساسها، نظراً لكون رأس المال الحاجز النهائي تجاه الصدمات وحماية لأموال المودعين، بحيث أصبح معيار كفاية رأس مال الشغل الشاغل للمتطلبات الرقابية التي تجلّت بمعايير بازل3 وسيتمّ الاعتماد على نسبة كفاية رأس المال تصنيف المصارف وفق CAMELS وفق الحدود الوارد بالجدول 1.2:

الجدول/1.2/ درجات تصنيف كفاية رأس المال بحسب نموذج CAMELS

درجة التصنيف	نسبة كفاية رأس المال	التقييم	نوع التصنيف
الأول	أكبر 15%	20	قوية
الثاني	10% حتى 15%	15	جيدة
الثالث	من 8% -أقل من 10%	10	مقبولة
الرابع	من 6% الى اقل من 8%	5	ضعيفة
الخامس	أقل من 6%	0	حرجة

المصدر: وفق متطلبات معايير بازل والتقييم بالاستئناس بدراسات أعدتها SHABUL.G

2-معيار جودة الاصول:

يعتبر معيار الموجودات من أهمّ المعايير التي يتمّ تقييم المصارف على أساسها فمن خلال الموجودات يتم الحكم على استخدام المصرف لمصادر أمواله وجودة هذه الاستخدام ينعكس على ربحية المصرف ويعكس حسن إدارته، سيتم تقييم جودة الموجودات لدى المصارف المدروسة من خلال نسبة ROA – ROE كما يلي:

الجدول 1.3 معيار جودة الأصول

المؤشر	النقاط المتحصل عليها من 15	النقاط من 15	التقييم
مخصصات الديون/ الديون غير المنتجة	أكثر من 75%	7.5	ممتاز
	بين 60% وتحت 75%	6.5	جيد
	بين 50% وتحت 60%	5	مقبول
	تحت50% -25%	3	ضعيف
	تحت 25%	0	سيء
الديون غير المنتجة / إجمالي التسهيلات الائتمانية	أقل من 10%	7.5	ممتاز
	من10% - 30%	6	جيد
	من 30% - 50%	4.5	مقبول
	من 50% - 65%	3	ضعيف
	فوق 65%	0	سيء

المصدر: من اعداد الباحث.

وفي الجدول 1.4 التالي تقييم نهائي لمعيار جودة الأصول:

الجدول 1.4 التقييم الشامل لمعيار جودة الأصول

النقاط	التقييم
أقل من4	سيء جداً
4 وحتى اقل من8	سيء
8 وحتى اقل من 11	مقبول
11 حتى 14	جيد
15 نقطة	ممتاز

المصدر: من اعداد الباحث.

3- جودة الإدارة Management Quality:

يعتبر معيار الإدارة من أهم المعايير التي تضمنها نموذج تقييم camels، فالإدارة الجيدة تنعكس بشكل مباشر على أرباح المصرف نتيجة حسن استغلال الموارد المتاحة، وقد كرّست الحوكمة المصرفية من أهمية الإدارة وأصدرت الجهات الاشرافية العديد من التعاميم والتعليمات الناظمة لإدارة المصارف وفصل السلطات والصلاحيات، وقد تم اعتماد نموذج الأسئلة لقياس جودة الإدارة في المصارف المدروسة وقد تم اقتباس الأسئلة من المعايير الأساسية المطلوبة من المصارف في مجال الحوكمة المصرفية والمعممة من مصرف سورية المركزي:

الجدول 1.5 معيار الادارة

تقييم معيار الادارة	البند الفرعي	البيان	الحد الأقصى
المحور الأول: تطبيق الحوكمة	وجود مجلس إدارة فعال	يوجد مجلس إدارة صادر بقرار من مجلس الوزراء ووفق الضوابط الخاصة بالحوكمة	2
	استقلالية الأعضاء	وجود أعضاء مستقلين بالحد الأدنى المطلوب	1
	عرض السياسات والإجراءات على المجلس	يتم عرض السياسات والاجراءات على مجلس الادارة ويتم اعتمادها أصولاً	2
	خبرة وكفاءة أعضاء المجلس	لأعضاء المجلس خبرة عملية وعلمية جيدة	1
	وجود لجان الحوكمة وفعاليتها	يوجد لجان حوكمة معتمدة من المجلس	1
	فعالية المديريات الرقابية	تمارس المديريات الرقابية وهي الالتزام والمخاطر والتدقيق دورها بكفاءة وفعالية وتنسق مع لجان الحوكمة وترفع التقارير اللازمة للمجلس	2
نتيجة تقييم المحور			9

المحور الثاني: الإدارة التنفيذية	البند الفرعي	البيان	الحد الأقصى للبند لفرعي
	الخبرة	يتوفر للإدارة التنفيذية الخبرة العملية والعلمية اللازمة لإدارة المصرف	2
	الهيكل التنظيمي	يتوفر هيكل تنظيمي ملائم ومدقق يتناسب مع حجم عمليات المصرف وطبيعته	1
	الالتزام	يتوفر عنصر الالتزام والمسؤولية لدى الإدارة التنفيذية تجاه الأطراف المشاركة والأنظمة والتعليمات اللازمة للعمل المصرفي	1
نتيجة تقييم المحور			4

	البند الفرعي	البيان	الحد الأقصى للبند الفرعي
تتمة: المحور الثالث: كفـاءة الإجـراءات والتعليمـات والضوابط	الوجود	يوجد دليل عمليات للمصرف ناظم لكل الخدمات والمنتجات ومتضمناً لضوابط العمل ومعمم على الفروع والمديريات	1
	الفعالية	يتم العمل بموجب تعليمات واضحة ومحددة ويتم تقدير مدى الالتزام بها ومتابعة الأخطاء ومعالجتها وفق الاختصاصات وفي التوقيت المناسب	2
	الجودة	هل تتوافق تعليمات وضوابط المصرف مع المعايير العالمية وضوابط السلطات الاشرافية	2
نتيجة تقييم المحور			5
	البند الفرعي	**البيان**	**الحد الأقصى للبند الفرعي**
المحور الرابع: كفاءة العاملين بمختلف المستويات	العدد	يتوفر العدد اللازم من العاملين من حيث الاختصاصات اللازمة والتوزع الجغرافي الملائم	1
	الجودة	يتوفر عنصر الجودة بالعاملين الحاليين بمختلف الوظائف والاقسام في المصرف	1
نتيجة تقييم المحور			2
النتيجة الاجمالية للمعيار			20

المصدر: من اعداد الباحث.

امّا تقييم معيار الإدارة فيبينه الجدول التالي:

الجدول .1.6 التقييم الشامل لمعيار الادارة

مجال النقاط	التقييم
اقل من 5	سيء جداً
من5 حتى 9	سيء
من 10 حتى 14	مقبول
من 15 حتى 19	جيد
20	ممتاز

المصدر: من اعداد الباحث.

4- الربحية Profitability:

يعتبر الربح هو الهدف النهائي لأي مؤسّسة اقتصادية وبالتالي إنّ كل الوظائف الاخرى التي يقوم بها المصرف يجب أن تنعكس على الربحية، ولهذا يجب على المصرف تأمين التوازن اللازم بين هدف السيولة والربحية بحيث يلجأ المصرف للتوظيف الآمن وتحقيق أعلى ربحية وفق توجهات الإدارة، ولتقييم معيار الربحية سيتمّ استخدام أشهر مؤشرين وهما العائد على متوسط الموجودات والعائد على متوسط حقوق الملكية لدى المصارف المدروسة:

الجدول 1.7 مؤشر ROA الربحية

المؤشر ROA	النقاط المتحصل عليها من 15	التقييم
نسبة العائد على الموجودات 4% فما فوق	7.5	ممتاز
نسبة العائد على الموجودات 2% وأقل من 4%	6	جيد
نسبة العائد على الموجودات 1% وأقل من 2%	4	مقبول
نسبة العائد على الموجودات 0.5% وأقل من 1%	3	ضعيف
نسبة العائد على الموجودات دون 0.5%	0	سيء

المصدر: من اعداد الباحث.

الجدول 1.8 مؤشر ROE الربحية

المؤشرROE	النقاط المتحصل عليها من 15	التقييم
نسبة العائد على حقوق الملكية 10% فما فوق	7.5	ممتاز
نسبة العائد على حقوق الملكية 7% وأقل من 10%	6	جيد
نسبة العائد على حقوق الملكية 5% وأقل من 7%	4	مقبول
نسبة العائد على حقوق الملكية 3% وأقل من 5%	3	ضعيف
نسبة العائد على حقوق الملكية دون 3%	0	سيء

المصدر: من اعداد الباحث

5-معيار السيولة Liquidity:

تتجلى أهمية السيولة من كون النقد هو المادة الخام للمصرف، وبالتالي يفضّل المصرف دوماً الاحتفاظ بالسيولة لديه تعزيزاً للملاءة وتأمين المدفوعات ولسداد التزاماته في الوقت المناسب، تزداد تدابير المصارف الاحترازية في الازمات، وتزداد مخاطر السيولة لجهة الوفاء بالودائع عند اللزوم لاسيما بحالات الخوف والهروب الجماعي للودائع، وسيتم تقييم معيار السيولة من خلال نسبة السيولة المعتمدة بكافة العملات وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 588 للعام 2009 على الشكل التالي:

الجدول 1.9 معيار السيولة

معيار السيولة	النقاط المتحصل عليها من 20	التقييم
نسبة السيولة 35% فما فوق	20	ممتاز
نسبة السيولة 30% وأقل من 35%	15	جيد
نسبة السيولة 25% وأقل من 30%	10	مقبول
نسبة السيولة 20% وأقل من 25%	5	ضعيف
نسبة السيولة دون 20%	0	سيء

المصدر: من اعداد الباحث.

6-معيار الحساسية لمخاطر السوق:

تم إضافة معيار الحساسية لمخاطر السوق تباعاً بعد تعدد أنشطة المصارف وظهور آثار مخاطر السوق بشكل واضح على نتائج أعمالها لا سيما مخاطر أسعار الفائدة وفي بحثنا سيتم اعتماد قياس مخاطر أسعار الفائدة: من خلال قرار مخاطر أسعار الفائدة 107/م ن/ب 4 لعام 2005 وحساب نسبة التغير في الايرادات نتيجة التغير في سعر الفائدة للفترة من تسعة أشهر إلى سنة وذلك لعملة الليرة السورية:

الجدول رقم (2.0): نسبة التغير بالليرات السورية إلى الأموال الخاصة الصافية

النسبة	النقاط المحصّلة من 10
نسبة التغير بالليرات السورية إلى الأموال الخاصة الصافية 1% فما دون	10
نسبة التغير بالليرات السورية إلى الأموال الخاصة الصافية ما فوق 1% وحتى 2%	7
نسبة التغير بالليرات السورية إلى الأموال الخاصة الصافية ما فوق 2% وحتى 3%	4
نسبة التغير بالليرات السورية إلى الأموال الخاصة الصافية ما فوق 3% وحتى 4%	2
نسبة التغير بالليرات السورية إلى الأموال الخاصة الصافية ما فوق 4%	0

المصدر: من اعداد الباحث.

الفصل الثاني: التطبيق العملي لنموذج تصنيف المصارف السورية الخاصة:

تم اعتماد عينة مكونة من 5 مصارف سورية خاصة عاملة مؤلفة من مصرفين تقليديين (بنك بيمو وبنك سورية والخليج)، و3 مصارف إسلامية (سورية الدولي الإسلامي، البركة، الشام) وتم اختيارها لتعبّر عن اهم المصارف السورية وفق معايير حجم الموجودات وفيما يلي النموذج الذي تم اعتماده في الدراسة باستخدام برنامج MICROSOFT EXCEL والذي تمّ شرحه في القسم النظري:

1- معيار كفاية رأس المال:

تم اعتماد نسب الكفاية الواردة في التقارير السنوية للمصارف المدروسة وادخالها ضمن نموذج التقييم وكانت النتيجة كالآتي:

الجدول 2.1 تطبيق معيار الكفاية

المصرف	الكفاية	التقييم (النقاط)
بيمو	%19.67	20
البركة	%30	20
الدولي الاسلامي	13.22	15
الشام	%33.24	20
سورية والخليج	%22.06	20

المصدر: من اعداد الباحث.

2- معيار جودة الأصول:

بالاعتماد على مؤشرين ضمن معيار جودة الأصول وهما نسبة المخصصات/الديون غير المنتجة، ونسبة الديون غير المنتجة الى اجمالي الديون تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول 2.1 تطبيق معيار جودة الأصول

	المخصصات/ ديون غ منتجة	التقييم	ديون غ م/اجمالي الديون	التقييم	التقييم الإجمالي للمعيار(نقطة)
بيمو	10%	0.0	15%	6	6.0
البركة	62%	6.5	17%	6	12.5
الدولي الاسلامي	89%	7.5	4%	7.5	15.0
الشام	157%	7.5	2%	7.5	15.0
سورية والخليج	67%	6.5	25%	6	12.5

المصدر: من اعداد الباحث.

3- معيار جودة الإدارة:

بتطبيق النموذج المعتمد في القسم النظري لمعيار جودة الإدارة وبعد تفريغ نتيجة الأسئلة الفرعية للمعيار تمّ الحصول على النتائج التالية:

الجدول 2.2 تطبيق معيار جودة الأصول

المصرف	تقييم معيار الإدارة	درجة التقييم
بيمو	16.00	جيد
البركة	16.00	جيد
الدولي الاسلامي	16.00	جيد
الشام	16.00	جيد
سورية والخليج	15.50	جيد

المصدر: من اعداد الباحث.

4- معيار الربحية:

بالاعتماد على مؤشري ROE وROA وفق البيانات المالية المنشورة للعام 2018 تم الحصول على نتائج التطبيق كالآتي:

الجدول 2.3 تطبيق معيار جودة الأصول

	ROE	ROA	التقييم ROE	التقييم ROA	التقييم الاجمالي
بيمو	%8.53	%0.84	6	3	9
البركة	%17.35	1.99%	7.5	4	11.5
الدولي الاسلامي	%17.90	%0.87	7.5	3	10.5
الشام	%11.11	%1.72	7.5	4	11.5
سورية والخليج	%23.56	%3.50	7.5	6	13.5

المصدر: من اعداد الباحث.

5-معيار السيولة:

تم ادخال نسب السيولة ضمن النموذج وفق الجدول التالي:

الجدول 2.4 تطبيق معيار السيولة

المصرف	نسبة السيولة	التقييم
بيمو	52%	20
البركة	110%	20
الدولي الاسلامي	49%	20
الشام	76%	20
سورية والخليج	46%	20

المصدر: من اعداد الباحث.

6-معيار الحساسية تجاه مخاطر السوق:

بتطبيق معيار الحساسية تجاه مخاطر السوق، وبالاعتماد على معيار الحساسية تجاه سعر الفائدة وفق القرار 107 الصادر عن مجلس النقد والتسليف، تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم 2.5 نتيجة المعيار الخاص بالحساسية

	الفجوة	الأموال الخاصة	نسبة الفجوة إلى الأموال الخاصة الصافية	التقييم
بيمو	10,987,944,810	279,576,262,471	-4%	10
البركة	28,737,121,837	193,263,330,311	15%	0
الدولي الاسلامي	44,819,594,728	214,514,463,872	21%	0
الشام	1,652,773,598	129,927,246,832	1%	10
سورية والخليج	29,320,326,958	146,515,490,758	20.01%	0

المصدر: من اعداد الباحث.

التقييم النهائي للنموذج:

من خلال الجمع البسيط للنقاط المتحصلة من كل معيار يتم تقدير النقاط النهائية المجمعة لكل مصرف (تصنيف المصرف) وتم ادراج نتائج المصارف في جدول التقييم النهائي التالي:

الجدول 2.6 التقييم النهائي

	الكفاية (20)	الأصول (15)	الربحية (15)	الإدارة (20)	السيولة (20)	الحساسية (10)	التقييم الكلي	الشرح
بيمو	20	6	9	16	20	10	81.0	جيد
البركة	20	12.5	11.5	16	20	0	80.0	قوي
الدولي الاسلامي	15	15	10.5	16	20	0	76.5	قوي
الشام	20	15	11.5	16	20	10	92.5	قوي
سورية والخليج	20	12.5	13.5	15.5	20	0	81.5	قوي

المصدر: من اعداد الباحث.

يبيّن الجدول أعلاه أنّ المصرف الذي حقّق المرتبة الأولى هو بنك الشام، ثم بنك سورية والخليج في المرتبة الثانية، وبنك بيمو في المرتبة الثالثة، ثم في المرتبة الرابعة بنك البركة، وبنك سورية الدولي الإسلامي في المرتبة الخامسة.

النتائج:

1- يمكن بناء نموذج لتصنيف المصارف السورية الخاصة العاملة، وفق عدد من المحددات وذلك بغية الوقوف على أدائها وترتيب تصنيفها بما يخدم تطبيق متطلبات الجهات الرقابية والاشرافية وبالتالي رفض الفرضية الصفرية.

2- أظهر البحث من خلال النموذج المعتمد أن كل المصارف المدروسة حققت نتائج إيجابية، بمستوى تقييم جيد لمصرف واحد فيما حققت أربعة مصارف تقييماً قوياً.

3- يعتبر مؤشر الربحية هو الأقل تقييماً بين المؤشرات مما يعكس وضع الأرباح (المحققة) المتواضع لدى المصارف الخاصة خلال فترة الأزمة.

4- يمكن بناء نماذج أشمل وأوسع بما يعطي صورة واقعية أكثر للوضع المالي للمصارف السورية وذلك من خلال زيادة المؤشرات المستخدمة في التقييم.

5- يمكن تطبيق النموذج المستخدم على كامل القطاع المصرفي السوري، شريطة توفر البيانات اللازمة.

6- استخدم الباحث المعايير الرئيسة نفسها لنموذج CAMELS في حين تم مقاربة القيم المقبولة للمؤشرات المالية للواقع السوري كون المصارف عانت لفترة جاوزت 12 عاماً في ظل الأزمة وآثارها.

7- أعطى الباحث أعلى حصّةً في التقييم لمعيار كفاية رأس المال والسيولة لأهمية المعيارين في ظل الازمات (مؤشرات السلامة المالية).

8- يحتاج النموذج لطرق إحصائية أو رياضية كطريقة التحليل الهرمي في اختيار البدائل المثلى عند تعدد المؤشرات أو ازدياد عدد المصارف المشمولة بالتصنيف وذلك لدقة وسهولة حساب التقييم، ما يفتح المجال لتطوير النموذج مستقبلاً وتجاوز محددات النموذج المقترح في هذا البحث.

التوصيات:

1- يتوجّب اعتماد نموذج لتصنيف المصارف السورية من قبل السلطات الرقابية والاشرافية ويمكن تطبيق نموذج مخصص للمصارف العامة للوقوف على الوضع المالي للمصارف، والقيام الإجراءات الرقابية اللازمة عند اللزوم بناءً على التصنيف وحسب نقاط الضعف الظاهرة وفقاً لمؤشرات النموذج التفصيلية.

2- زيادة عدد المؤشرات المدخلة بالنموذج عند التطبيق العملي بما يحقق واقعية أكثر في النتائج المتوقعة للنموذج ومنها:

- زيادة مؤشرات الربحية

- زيادة مؤشرات السيولة (حسب العملات)
- اعتماد مؤشرات إضافية لمعيار الإدارة (كمؤشر نسبة الربح / التكاليف)
- اعتماد مؤشرات إضافية للحساسية تجاه المخاطر السوقية (أسعار العملات– السيولة).

3–رفع مستوى النسب الدنيا للتقييم (تشدّد أكبر) من قبل السلطات الاشرافية والرقابية لكشف أي مكامن خلل قبل حدوثها.

4–توجيه المصارف لاعتماد حلول مناسبة لتحسين ربحية المصارف الخاصة من خلال تعزيز فرص التوظيف لديها ومواكبة لمرحلة إعادة الاعمار، حيث بيّن النموذج نسب ربحية متواضعة للعينة المدروسة، وفقاً لمؤشرات الربحية الواردة بالنموذج كونه تم اعتماد الأرباح المحققة فقط.

5–توجيه المصارف السورية الخاصة من قبل مصرف سورية المركزي، لتنويع قنوات التوظيف لديها، وتوجيهها لتعزيز أنشطتها في السوق، وزيادة أعداد المستفيدين من خدماتها ومنتجاتها، حيث لاتزال أغلب المصارف السورية الخاصة متحفّظة في تنويع محافظها وتوسيع شرائح المستفيدين من هذه الخدمات والمنتجات.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

الكتب:

1-الشماع، خليل. أساسيات العمليات المصرفية، إدارة الاستثمارات في المصرف، الجزء الرابع، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، سورية،2007.

2-حشاد، نبيل. التطبيق العملي لبازل 3 في المصارف. موسوعة بازل 3، الجزء الثالث، بيروت، 2010.

3-الحسيني، فلاح؛ الدوري، مؤيد. إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر. الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

- **المراجع باللغة الانكليزية:**

- **Books:**

1- ROSE, P; HUDGINS, S. bank management and financial services,2005. International edition. McGraw Hill Publishing Company Limited.
2- JORION, PH. Financial Risk Manager Handbook. 2nd Edition, John Wiley & Sons, USA, 2003.
3- GREUNING, H; BRATANOVIC، S. Analyzing & managing banking risk. Snd edition, the World Bank, Washington, 2003.
4- WILLIAM E. GRIFFITHS, R. CARTER HILL, GUAY C. LIM، Principles of Econometrics, International Student Version, 4th edition, Wily Sons Ltd, 2011.
5- JOHNSON, R. A Guide to Using EViews with Using Econometrics: A Practical Guide, University of San Diego, 2003.
6- OOMS, M. Introduction Eviews for Orientation course Econometrics, Amsterdam University, 2005.
7- WILLIAM E. GRIFFITHS، R. CARTER HILL, GUAY C. LIM, Using EViews for Principles of Econometrics, 4TH EDITION, Wily Sons Ltd, 2011.
8- HEFFERNAN, SH. Modern Banking. City University, John Wiley & Sons Ltd, London, 2005.

- **Studies and working papers**:

1- Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS, BASEL COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION, systems, working paper, December 2010.
1- HASEEB. G, LIONS. C, CAMELS RATING SYSTEM FOR BANKING INDUSTRY IN PAKISTAN "Does CAMELS system provide a similar rating as PACRA system in assessing the performance of banks in Pakistan? Umea School of Business, 2011.
1- KENGATHARAN, L. Camel Rating System and Performance of Commercial Banks in Sri Lanka, Department of Financial Management, University of Jaffna, 2018.
2- PILINKO, V; ROMANCENCO, A. A Macro-financial Model for Credit Risk Stress Testing: The Case of Latvia، Stockholm School of Business، 2014، p 17.
3- KENGATHARAN, L. Camel Rating System and Performance of Commercial Banks in Sri Lanka, Department of Financial Management, University of Jaffna, 2018.
4- PILINKO, V; ROMANCENCO, A. A Macro-financial Model for Credit Risk Stress Testing: The Case of Latvia, Stockholm School of Business, 2014, p 17.
5- GUAN, F; LIU,CH; XIE,F; AND CHEN،H. Evaluation of the Competitiveness of China's Commercial Banks Based on the G-CAMELS, School of Management, China University of Mining & Technology, Xuzhou, China, 2019.
6- BABAR, H. Camels rating system for the banking industry in Pakistan, Umea School of Business, 2011.
7- VISWANATHAN, E; BABU، M. Can the CAMELS rating system Survive the Future? International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 8, Issue 8, August 2018.
8- HAU, H; LANGFIELD, S; MARQUES-IBANEZ, D. Bank credit ratings: What determines their quality? THE 56th PANEL MEETING OF ECONOMIC POLICY, OCTOBER 2012

9- DANG, U. THE CAMEL RATING SYSTEM IN BANKING SUPERVISION A CASE STUDY, ARCADA University of Applied Sciences, 2011.
10- WIRNKAR A.D; TANKO M. CAMEL(S) AND BANKS PERFORMANCE EVALUATION: THE WAY FORWARD, SSRN Electronic Journal · June 2008.
11- BUDAJ, M, MINKA, M. A RATING SYSTEM PROPOSAL FOR SUPERVISORY PURPOSES, National Bank of Slovakia, 2005.
12- SHABUL, G. AN EVALUATION OF CAMEL RATING SYSTEM AS A MEASURE OF BANK PERFORMANCE: A STUDY OF SELECTED BANKS, Nigeria, 2000.
13- S&P Rating team. Rating criteria for banks and financial institutions, 2019
14- R. Thietart, La Stratégie de l'entreprise, éditions d'organisations, 2ème édition, Paris, 1990, p23.